مداخلة مجموعة العمل التقدمي

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية

I ـ عدم نجاعة النفقات الاجتماعية :

- بالرغم من المجهودات التي قامت بها بلادنا فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة بتخصيص ما يناهز 13 حسابا خصوصيا للتنمية البشرية والاجتماعية، لا زال الخصاص على المستوى الاجتماعي مهولا.

- بالرغم من أهمية النفقات المنجزة في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية والتي بلغت سنة 2014 ما يفوق 10,45 مليار درهم أي ما يشكل 20% من نفقات الحسابات الخصوصية وتعبئة ما يفوق 20,23 مليار درهم كموارد سنة 2014

- بالرغم مما توفره المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من نفقات وموارد تهم محاربة الفقر بالوسط القروي ومحاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري ومحاربة الهشاشة والبرنامج الأفقي الذي استفاد منه أزيد من 2,6 مليون مواطن

- بالرغم مما تخصصه الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية والتي ستبلغ سنة 2016 بالنسبة لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني ما يناهز 45,75 مليار درهم، وبالنسبة لقطاع الصحة 14,28 مليار درهم، وقطاع السكن وسياسة المدينة 829,11مليون درهم.

فإن النتائج المحصل عليها في المجال الاجتماعي لا ترقى إلى مستوى المجهود المبذول في مختلف القطاعات الاجتماعية.

1- قطاع التعليم :

- ✓ استفاد قطاع التعليم من 46.31 مليار درهم سنة 2015 وهو ما يشكل 19 ٪ من الميزانية العامة للدولة،
- ✓ إلا أن القطاع لا زال يشكو من مجموعة من الاختلالات. وهناك إجماع وطني على إفلاس المدرسة العمومية.

▪ على مستوى الهدر المدرسي:

- ✓ الهدر المدرسي لا يزال مرتفعا حيث سجل معدل الانقطاع عن الدراسة في التعليم الابتدائي 2.9 ٪ سنة 2015
- ✓ يصل معدل الهدر المدرسي إلى 4 ٪ لدى الفتيات،
- ✓ انتقل معدل الهدر المدرسي في التعليم الثانوي والإعدادي من 7.6 ٪ سنة 2013 إلى 10.4 ٪ سنة 2015 عند الفتيات.

▪ على مستوى الانقطاع عن الدراسة:

- ✓ يصل معدل الانقطاع عن الدراسة في التعليم الثانوي التأهيلي إلى 9.6 ٪
- ✓ المعدل العام للتمدرس في التعليم العالي لم يتجاوز 26 ٪ سنة 2015
- ✓ معدل التمدرس في التعليم العالي لدى الفتيات لا يتجاوز 20 ٪

قطاع التعليم (تتمة) :

▪ على مستوى تمدرس ذوي الاحتياجات الخاصة:

- 32.4 ٪ فقط من الأطفال من ذوي الإحتياجات الخاصة يستفيدون من التمدرس مقابل 96 ٪ من غير المعاقين،

- طفلان من كل ثلاثة أطفال (3/2) في وضعية إعاقة لا يذهبون إلى المدرسة،

- 6 أطفال من أصل 10 لم يسبق لهم أن التحقوا بالمدرسة.

- تسجل نسبة التمدرس لدى الأطفال في وضعية إعاقة (والذين تتراوح أعمارهم بين4 و 15 سنة) 40 ٪ في الوسط القروي مع تفاوت كبير حسب وسط الإقامة

فورش إصلاح التعليم يشكل صلب مسلسل التنمية البشرية في المغرب، لذلك يجب اعتبار قطاع التربية والتكوين أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية،

ولا نفهم لماذا تم النقص من الاعتمادات المخصصة لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني في مشروع القانون المالية لسنة 2016 ب 1.22 ٪ مقارنة مع سنة 2015

فهل بهذه الميزانية سيتم ترجمة الرؤية الاستراتيجية (2015ـ2030) للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي من أجل إصلاح المدرسة المغربية. وهل بنسبة 0,8% من الناتج الداخلي سيتم تطوير البحث العلمي؟

2. قطاع الصحة:

▪ على مستوى وفيات الأمهات:

✓ وفيات الأمهات عند الولادة وتردي الحالة الصحية للأم لا زالت تشكل مشكلا صحيا في المغرب بالرغم من مأسسة مجانية الولادة في المستشفيات العمومية وتحسين مؤشرات تتبع الحمل.

- وفيات الأمهات تصل إلى 121 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة خلال سنة 2014 (رقم بعيد عن أهداف الألفية ومخطط العمل الاستراتيجي لوزارة الصحة الهادف إلى الوصول إلى 50 وفاة لكل 10 ألف ولادة حية في سنة 2012)
- تسجيل فوارق مهمة بين المجالين الحضري والقروي: 37 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في المجال الحضري و 148 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في المجال القروي.

▪ على مستوى صحة الطفل:

✓ تبقى صحة الطفل دون المستويات المطلوبة:

- 16 ./. من الأطفال أقل من 5 سنوات في المغرب يعانون من تأخر في النمو، (هذه النسبة جد مرتفعة مقارنة مع المعايير الدولية 2.3 ./.)
- تصل نسبة وفيات الأطفال بأقل من سنة إلى 33.9 لكل 1000 ولادة حية بالنسبة لأطفال الفقراء مقابل 18.7 ./. لأطفال الأسر الميسورة.

✓ على مستوى التأطير الطبي والتمريضي:

- مستوى التأطير الطبي والتمريضي يظل دون مستوى المعايير الدولية:

- نتوفر على طبيب لكل 1662 نسمة كمعدل وطني (سنة 2013)
- نتوفر على ممرض وممرضة لكل 1095 نسمة (سنة 2013)

- ضعف الكثافة الطبية وشبه الطبيبة بالمغرب مقارنة مع المستويات المسجلة في جهة شمال إفريقيا والشرق الأوسط

- نتوفر على 6.2 طبيب و 8.9 ممرض وممرضة لكل 10.000 نسمة بالمغرب (مقابل 7.5 طبيب لكل 10.000 نسمة بشمال إفريقيا والشرق الأوسط)
- 45 ./. من الأطباء يستقرون بمحور الدار البيضاء – الرباط
- 24 ./. منهم فقط يمارسون بالعالم القروي
- طبيب لكل 5341 شخص في المناطق القروية
- طبيب لكل 650 شخص بمدينة الدار البيضاء
- طبيب لكل 3060 مواطن في جهة سوس – ماسة

❖ لم تستطع الحكومة إحداث نظام فعال للانقاد والمستعجلات
❖ لم تستطع الحكومة إقرار نظام يقظة صحية فعالة لمواجهة الأوبئة والأمراض

إن هذه الأرقام تكشف بالملموس الواقع الصحي وعدم التكافؤ في الولوج إلى الخدمات الصحية وتخفي وراءها الفوارق بين الجهات والمناطق الحضرية والقروية.

رغم تحسن مجموعة من المؤشرات الصحية. فهل بميزانية 14.28 مليار درهم التي خصصها مشروع قانون المالية 2016 أي ما يناهز 5.7 ./. من الميزانية العامة للدولة والتي تبقى دون المعايير الدولية التي توصي بها المنظمة العالمية للصحة (8 ./. على الأقل) ستنتغلب على العجز الصحي والحق في الولوج إلى العلاجات الاساسية.

3. قطاع السكن

- الطلب هام ومتنامي على العقار وعلى السكن. ويزداد الطلب حدة نتيجة زيادات الطلب الديمغرافي (125.000 أسرة سنويا)،

- بالرغم من تراجع الخصاص خلال السنوات الأخيرة، فإن الحاجة لا زالت كبيرة ، وتتمثل في 580.000 وحدة.

✓ على مستوى برنامج مدن بدون صفيح:

- الإعلان عن إنجاز 54 مدينة بدل 85 مدينة بلا صفيح أي ما نسبته 63 ٪ بما قيمته 1.47 مليار درهم (البرنامج من المفروض الانتهاء منه منذ سنة 2012)

❖ **لم تستطع الحكومة تقليص العجز السكني من 840ألف إلى 400 الف وحدة سكنية 2016.**

❖ **لم تستطع الحكومة إحداث مرصد وطني ومراصد جهوية ووطنية ومحلية لتأطير واستشراف قطاع السكنى وسياسة المدينة**

إن السياسة المتبعة من طرف مختلف الحكومات السابقة في مجال السكن قد أبانت عن عجزها على حل هذه المعضلة بل يمكن اعتبار مجموعة من الإجراءات والتدابير التحضيرية هدرا للمال العام كما هو الشأن بالنسبة للإعفاءات الجبائية والإجراءات التحفيزية التي تضمنها قانون المالية 2010،

فهل يعقل أن يتم دعم السكن الاقتصادي في الشواطئ (بوزنيقة، طنجة ، تطوان ...) بلغت خلال الفترة ما بين 2010ـ2015 ما يفوق 5,52 مليار درهم.

4- قطاع التشغيل ومحاربة البطالة وتوفير الحماية الاجتماعية

- ارتفاع البطالة منذ سنة 2014، حيث بلغ عدد العاطلين 1,167 مليون عاطل مقابل 1,081 سنة 2013 .
- يمثل الشباب ما بين 15و 34 سنة 77 % من عدد العاطلين
- ارتفعت نسبة البطالة إلى 10,2 % في 2015
- قطاع العقار من أكثر القطاعات جاذبية للاستثمارات الأجنبية بالمغرب سنة 2014 بنسبة 30% بملغ قدره 10,8 مليار درهم. لكن هذا النوع من الاستثمار لا يخلق إلا فرص تشغيل ضعيفة وموسمية ، وبدون قيمة مضافة.

ما لم تنجزه الحكومة في مجال الحماية الاجتماعية:

- لم تستطع الحكومة إحداث مرصد وطني للتشغيل وإنشاء منظومة معلوماتية وطنية وتطوير نظام فعال ودقيق لدراسة سوق الشغل وتقوية قدرات نظام الوساطة
- لم تستطع الحكومة إنشاء صندوق عمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين
- لم تستطع الحكومة توسيع التأمين الصحي الإجباري ليشمل المهن الحرة والتجار والصناع التقليديين والمشتغلين الذاتيين
- لم تستطع الحكومة تعميم التأمين الصحي الإجباري للعاملين بالقطاع الخاص
- لم تستطع الحكومة إخراج القانون التنظيمي لحق الإضراب والقانون المتعلق بالنقابات والقانون الإطار المتعلق بالصحة والسلامة المهنية.
- لم تستطع الحكومة الأجرأة الفعلية لمقتضيات الدستور المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- لم تستطع الحكومة إحداث المؤسسات الدستوري ذات الصلة بالمرآة والأسرة والطفولة (هيأة المناصفة و مكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الأسري للأسرة والطفولة ،المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي)
- لم تستطع الحكومة إحداث الصندوق الخاص لدعم الأشخاص ذوي الإعادقة وضمان حقهم في التعليم والشغل والصحة.

5. صندوق التكافئ الاجتماعي:

يهدف هذا الصندوق إلى دفع النفقة لفائدة الأم المعوزة المطلقة وأبنائها الواجب لهم النفقة بعد حل ميثاق الزوجية، وذلك وفق مجموعة من الشروط ومساطر الاستفادة، ونظرا لتعقيد هذه المساطر والشروط ، فإن هذا الصندوق لم يستطيع الوفاء بالغرض المخصص له حيث لم يتمكن سوى من دفع 42.89 مليون درهم لفائدة 4.900 امرأة مطلقة معوزة، وهو ما يشكل فقط **نسبة إنجاز لم تتجاوز** 4 ٪ من مجموع الموارد التي بلغت خلال الفترة 2012-2014 ما قيمته 956.42 مليون درهم.

6. صندوق دعم التماسك الاجتماعي:

بموجب قانون المالية 2012، أحدث صندوق التماسك الاجتماعي من أجل تفعيل نظام المساعدة الطبية، دعم الأشخاص في وضعية إعاقة وتمويل برنامجي "تيسير" و "مليون محفظة" من أجل محاربة الهدر المدرسي، ومساعدة الأرامل في وضعية هشاشة.

وإذا كان برنامج تسيير قد عرف بعض النجاح في المدارس المستهدفة، حيث لوحظ انخفاض الهدر المدرسي بنسبة 60 ٪، فإن نسبة الهدر المدرسي على الصعيد الوطني لا زالت مرتفعة وتشكل 2.9 ٪ سنة 2015 و 4 ٪ لدى الفتيات بالنسبة للتعليم الابتدائي، وانتقل هذا المعدل من 7.6 ٪ سنة 2013 إلى 10.4 ٪ سنة 2015 عند الفتيات،

إن مردودية هذا الصندوق لا زالت جد محدودة، فموارده بلغت 13.149 مليار درهم خلال الفترة 2012-2014، في حين بلغت النفقات المنجزة إلى غاية 2015 ما مجموعه 4.480 مليار درهم، أي ما بنسبة إنجاز لا تتجاوز 34٪ فقط.

نلاحظ محدودية الإنجاز واستمرار الهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي، لما يفوق 8 مليون من المغاربة. مما دفع جلالة الملك إلى دعوة الحكومة لوضع بصندوق التنمية القروية، والذي أقره مشروع قانون المالية 2016 في المادة 30 . وبهذا الصدد تقدمت مجموعة العمل التقدمي بمقترح قانون يرمي إلى إنشاء هيئة وطنية خاصة بالتنمية القروية.